استيقاظ المجتمع: بين التقليد والحداثة

في بداية القرن الحادي والعشرين تتميّز تركيا بقدر متزايد من الوعي بجملة من الصدوع الاجتماعيَّة التي لم تنجح سياسة الدولة السابقة نجاحاً كاملاً في جَسْرِها. ولعلّ أهم تلك الصدوع هي تلك الناجمة عن انبعاث الصراع الإيديولوجي بين العَلْمانيين الكماليين والإسلاميين من جديد، عن انتعاش الانقسام العرقي والثقافي بين الأتراك والأكراد مع مضاعفاته الهامة بالنسبة إلى الاستقرار السياسي طويل الأمد في البلاد، وعن قضية جديدة كليّاً هي مسألة التباعد المتزايد بين الطبقة السياسيّة الراسخة من جهة والمجتمع المدني عموماً من الجهة المقابلة. وما لبثت هذه الصدوع أن أصبحت ذات أهمِّيَّة كبيرة، مرة أخرى، نتيجة الضغوط التي تعرض لها الكيان السياسي التركي جراء التغييرات الداخلية الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي خلال عقد الثمانينيّات من جهة، وبسبب عمليَّة إعادة الترتيب ذات المدى البعيد لبيئة تركيا الدوليّة بعد انتهاء الحرب الباردة من جهة ثانية.

شهدت عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي تسارعاً هائلاً، وألقت بأعباء ثقيلة على كاهل المجتمع التركي. ما لبثت عملية التحديث الاجتماعي التي تأخّرت طويلاً أن اكتسبت زَخَماً حاسماً، أدّى التوسيع السريع للبنى التحتيّة

ثمَّة خلل أساسي تعاني منه جملة التطوّرات الاجتماعيَّة ألا وهو الافتقار إلى منظومة قيم ثابتة وهادية. فالحضارة الغربيّة السائرة في طريق العولمة تتّسم بقدر معيَّن من الانفتاح على القيم الهادية وتميل إلى تشجيع النزعات الفرديّة داخل المجتمعات. وهذا كلّه يتناقض بحدّة مع كل من معايير السلوك التركيّة التقليديّة المستندة إلى الدِّيْنِ من جهة والنمط ذي التوجّه الجماعي المماثل للمبادىء الكماليّة من الجهة الثانية. وبالتالي فإن منظومات القيم الراسخة وأنماط السلوك المعتمدة في تركيا تواجه تحدّيات متنامية من جانب معايير جديدة مستوردة عادة من الخارج عبر وسائل الإعلام تميل إلى نسف النظرة العضوية السائدة إلى العالم.

ثمَّة ثلاثة عوامل مترابطة سوف تترك تأثيراً حاسماً على عملية التغيير الاجتماعي، هي: التنمية الاقتصاديّة، والرّيادة السياسيّة، والتحديث الإيديولوجي. يتعين على التنمية الاقتصاديّة والتصنيع أن يوفِّرا القاعدة والأساس المطلوبين للنمو المستمرّ في رخاء أكثريّة الشعب الساحقة لإقناعها بأن العالم الجديد الشجاع للاقتصاد المعولم ليس مقصوراً على إفادة أقلية سعيدة. ويتعين على الطبقة السياسيّة، ليس فقط أن تصمم خطة اقتصادية واجتماعيَّة مناسبة، بل ولا بد لها أيضاً، من أن تقنع الناخبين بأنها قادرة على قيادة البلاد بنجاح عبر المسالك الوعرة للعصر الجديد. ولن يكون ذلك ممكناً إلاَّ إذا استطاعت النُخَب التحديثية أن تجدّد أسس البلاد الإيديولوجيَّة لتجعلها أكثر قدرة على مواكبة تحدّيات التغيير الاجتماعي. فأيّة عمليَّة تنمية شديدة الفعاليّة يكاد يكون دعمها متعذّراً بالانطلاق من نظرة سياسية واجتماعية إلى العالم تكون جامدة أساساً.

عملية اللَّبْزَلَة الناقصة للاقتصاد (التحرير غير الناجز للاقتصاد)

كانت تركيا، وما زالت، تشهد عمليّة تنمية اقتصاديّة كبرى منذ تاريخ تأسيس الجمهوريَّة الحديثة. وبصرف النظر عن أزمات النمو والاستقرار

المتكرّرة، فإن السياسة الاقتصاديّة الهادفة إلى النمو أساساً كانت ناجحة نجاحاً ملحوظاً، وسائرة على طريق ردم الهوّة مع الاقتصادات المتطوّرة. واليوم، فإن قدرة تركيا الاقتصاديّة تفوق نظيراتها في جميع البلدان المجاورة في المنطقة، ربمّا باستثناء إسرائيل.

منذ أواسط عقد الخمسينيّات تمكّنت تركيا، بفضل اعتماد سلسلة من الخطط التنمويّة الليبراليّة والدوليّة ذات الدوافع السياسيّة، من أن تصبح اقتصاداً صناعياً متنوّعاً يقوم على نوع من الغنى في عدد من المواد الخام المهمّة[4]. غير أن البلاد لا تملك إلاّ القليل من الاحتياطي على صعيد النفط والغاز الطبيعي. وفي سبيل ضمان استمرار نموّها الاقتصادي ستضطرّ تركيا إلى بذل جهود جبّارة لزيادة وارداتها من الطاقة فضلاً عن تنمية مواردها الخاصة وتحسين كفاءتها الطاقيّة[5]. لقد عاد الاقتراح القاضي ببناء محطّة طاقة نوويّة على الشاطىء الجنوبي، الذي كان نائماً منذ سنوات، إلى الظهور من جديد، مثيراً موجة من صرخات التحذير الصادرة عن أنصار البيئة الأتراك والدوليين.

نتيجة لخطط اللّبرلة الاقتصاديّة المعتمدة في عقد الثمانينيّات، في عهد رئيس الوزراء **تورغوت أوزال**، حقّق الاقتصاد التركي نجاحاً ملحوظاً على صعيد تحسين قدرته التنافسيّة على المستوى الدولي في ميادين الإنشاءات، والنسيج، والملبوسات، وتصنيع الأدوات المنزليّة[6](*). وقد استمر ازدهار الصادرات التركيّة في التسعينيّات؛ وبعد انفتاح الاقتصادات الاشتراكيّة السابقة، بادر الصناعيون ورجال الأعمال الأتراك إلى إثبات وجودهم في أسواق آسيا الوسطى كما في كل من روسيا، ورومانيا، وغيرهما من البلدان المجاورة. وما

(*) يقدم عرضاً موجزاً لجملة الإجراءات السياسية المختلفة المتخذة في تلك الفترة. وللاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

لبث التصنيع أن انتشر بصورة متزايدة في أعماق الأناضول، مفضياً إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال خارج المراكز الصناعية في تركيا الغربيّة. وغير قانعين بإثبات وجودهم في السوق الداخليّة التركيَّة، فإن هؤلاء «النمور الأناضوليين» أبدوا اهتماماً قوياً بالنشاطات الاقتصادية الخارجية[7]. وفي حال حصوله على الدعم الضروري من جانب خطة اقتصاديّة حكوميَّة عقلانيَّة ومتوازنة، فإن القطاع الخاص التركي قادر على تمكين البلاد من ضمان الالتحاق بركب الدول المصنِّعة ذوات المداخيل المتوسطة.

ولكن تركيا «ما زالت»، على الرغم من تقدّمها اللاّفت للنظر، «في المرحلة الانتقاليّة نظراً لأن بعضاً من المشكلات الهيكلية المفتاحيّة التي يميل المرء إلى ربطها بالاقتصادات شبه الصناعيّة، شبه الهامشيّة ما زالت تبرز على السطح»[8]. وما لبثت هذه المشكلات أن أصبحت أكثر وضوحاً مع تزايد الإحساس بتأثيرات عمليّة العولمة. باتت نقاط ضعف بنيويّة شديدة معيَّنة يعاني منها الاقتصاد واضحة في عقد التسعينيّات مثل: القطاع العام المترهّل الفضفاض وغير الكفؤ، التضخم العالي المستمر بعناد، التوظيف غير المناسب في التصنيع، العجز شبه الكامل عن إبداع التكنولوجيا، والمبالغة المستمرة في تأكيد دور الدولة في الاقتصاد. وإلى هذه القائمة يتعين على المرء أن يضيف، على الجانب الاجتماعي، كلاً من اللامساواة العميقة في المداخيل، والبطالة المرتفعة، واللاّتكافؤ المستمر للتنمية الاقتصادية بين قطاع البلاد الغربي من جهة، والقطاعين الشرقي والجنوبي الشرقي الأقلّ تطوّراً بكثير من جهة ثانية، ومؤسّسات الرخاء العام الضعيفة مثل التأمين ضدّ البطالة ومعاشات الشيخوخة.

يعود السبب في الاستمرار العنيد لهذه النواقص والعيوب إلى إخفاق درامي مثير لساسة تركيا في وضع وتنفيذ سياسة اقتصاديّة قادرة على تحقيق تغييرات هيكليّة وضمان استقرار اقتصادي عام. تلك هي النتيجة التي

يستخلصها المرء من قراءة التقارير الاقتصادية الدورية المنتظمة الخاصة بالبلاد، والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. قالت المنظمة في تقريرها لسنة 91 ـ 1992م: «لا بد»، لاعتماد انضباط ماكرو ـ اقتصادي أكثر صرامة والإقدام على المزيد من الإصلاحات الهيكليّة، «من أن يمكّنا الاقتصاد التركي من تحقيق نمو مرتفع ومتوازن في العقد المقبل»[9]. صحيح أن النمو كان كبيراً، غير أنه لم يكن متوازياً، كما جاء مصحوباً بمعدلات تضخّم عالية، وبعجز مضطرد التزايد في الموازنة، وبنمط متدهور من أنماط توزيع الدخل. ففي تقريرها عن سنة 1997م، كانت المنظّمة ما تزال تلح بقوّة على ضرورة اعتماد برنامج إصلاحات اقتصاديّة واجتماعيّة هيكليّة يكون متّسقاً[10]. وبالتالي فإن عقد التسعينيّات يمكن اعتباره إلى حد كبير، على صعيد الإصلاح الاقتصادي، عقداً ضائعاً.

يبقى هذا التقويم صحيحاً حتى بعد أخذ الجهود التي بذلتها حكومة تحالف الأقلّيّة برئاسة مسعود يلماظ في صيف سنة 1997م، بعين الاعتبار. ففي ظلّ تلك الحكومة اكتسبت عملية الخصخصة بعض الزخم، وسار الإصلاح الضريبي خطوة إلى الأمام، وأمكن إبقاء التضخّم تحت نسبة سبعين بالمئة، وتمّ التوصّل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي على اعتماد خطة مدروسة بشأن السير قدماً على طريق الإصلاح الاقتصادي في تركيا. غير أن هذا التقدم ما لبث أن تباطأ في النصف الثاني من سنة 1998م، لدى تنامي عدم الاستقرار السياسي؛ لدى الشروع بالإحساس بالتأثيرات الضارة للمناخ الاقتصادي الدولي، وخصوصاً للأزمة الروسيّة الجديدة؛ ولدى العودة من جديد إلى تطبيق سياسات اقتصادية اشتراكية ـ ديمقراطية، ويمين ـ وسطيّة مع زيادات ملحوظة في أجور العاملين في القطاع العام وأشكال صاعدة من الدعم الزراعي[11].

تمخّضت نتائج الانتخابات البرلمانيّة المبكرة التي جرت في الثامن عشر من أيلول/ سبتمبر سنة 1999م، عن فَرْض تشكيل حكومة ائتلافيّة أُخرى تضم أحزاباً تتبنّى سياسات اقتصادية متباينة. فالفائزان الكبيران في الانتخابات المتمثلان بحزب اليسار الديمقراطي (DSP) بزعامة بولنت أجويد وحزب الحركة القومية (MHP) بزعامة دولت باختشلي؛ كلاهما، يفضّلان مشاركة قوية من جانب الدولة في الاقتصاد. ويتناقض موقفهما هذا مع التوجّه نحو اعتماد اقتصاد السوق لدى شريكهما في التحالف: حزب الوطن الأم (ANAP). فهذا الحزب يميل إلى تمثيل القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع التركي، في حين تكمن قوة الحزبين الأولين (DSP وMHP) في فئة موظفي القطاع العام والطبقة الوسطى الريفية، وهما من الشرائح الأكثر تقليديّة في المجتمع.

ومهما يكن، فإن هذا التحالف القائم على شركاء غير متكافئين كان قادراً، بفضل استناده إلى أكثريّة برلمانيّة مضمونة، على وضع وتنفيذ سياسة اقتصادية تنطوي على آفاق معالجة ولو بعض مشكلات تركيا البنيوية المهملة منذ زمن طويل. ففي الأسابيع الأولى من توليها للسلطة نجحت هذه الحكومة الائتلافية في إقرار إصلاح للنظام المصرفي، وفي إدخال المزيد من آليات الضبط على النظام الضريبي، وفي تغيير الدستور بما يفسح في المجال لاعتماد قواعد تسمح بالتحكيم الدولي في النزاعات الحاصلة حول خصخصة شركات القطاع العام، وما هو أهم من كل ذلك؛ في رفع سن التقاعد كحجر زاوية في عمليّة إدخال إصلاح جذري على نظام الضمان الاجتماعي في تركيا. لم يتم إمرار القسم الأكبر من هذه التدابير إلاّ بعد التغلّب على المقاومة القويّة من جانب النقابات ومخاوف الجمهور من المبالغة في التخلّي عن سيادة تركيا. وسوف نرى ما إذا كانت الحكومة الائتلافية قادرة على الحفاظ على هذا الزخم من أجل تحقيق الإصلاحات المطلوبة بإلحاح شديد في قضايا تتصف بقدر أكبر

من الحساسية مثل اختزال الروتين في الإدارة العامة أو تقليص الدعم الزراعي السخي. إن من شأن مثل هذه الإجراءات أن تلحق ضرراً كبيراً بقطاعات واسعة من ناخبي أحزاب التحالف.

ظلت جملة الصفات المتزامنة للدولة الشعبويَّة هي السمة الأساس للتخطيط الاقتصادي في تركيا منذ نهاية عقد الثمانينيات[12]. وليس هذا إلاَّ من نتائج اعتماد الأسلوب الديمقراطي في بيئة سياسية ضعيفة. فعدم استقرار النظام الحزبي الذي برز إلى الوجود بعد الانقلاب العسكري الأخير والعودة إلى الحكم المدني في النصف الثاني من عقد الثمانينيّات دفعا السياسيين باتجاه الخضوع للضغوط الصادرة عن مجموعات المصالح الاجتماعيّة في سبيل ضمان الاستمرار على الصعيد السياسي. ما لبثت الدولة أن أصبحت أداة توزيع لخدمة المصالح الانتخابية (والشخصية أيضاً أحياناً) لمن هم في الحكومة بدلاً من أن تكون مؤسسة تجترح المبادىء السياسية وتطبقها لصالح تنمية البلاد وتطويرها. دأبت ظاهرة التمزّق الشديد للنظام الحزبي على حفز عدم الاستقرار السياسي وأفضت إلى سلسلة متكرّرة من التغييرات الحكومية التي كانت بدورها تميل إلى اعتماد السياسات الاقتصادية الشعبويّة التي تمخّضت عن جملة من التشويهات الماكرو ـ اقتصادية المزمنة[13](*).

بقيت السياسة الاقتصادية التركية خلال عقد التسعينيّات سياسة نقدية، قائمة على معدّلات الصرف بقيادة الجهاز البيرقراطي المالي والاقتصادي في

(*) منذ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1987م، حين دعا تورغوت أوزال إلى انتخابات مبكرة بعد إخفاقه في استفتاء شعبي أدى إلى إعادة قادة سياسيين محرومين من ممارسة النشاط السياسي إثر انقلاب سنة 1980م، العسكري إلى الساحة السياسية، تعاقبت على تركيا إحدى عشرة حكومة، كانت ست منها ائتلافية آلَ إلى الضعف وثلاث حكومات أقلية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

البنك المركزي والخزينة في المقام الأول. ولقد تمثّل هدفها الملح بالحفاظ على الاستقرار في البلاد من أجل توفير إمكانيَّة الحصول على القروض الخارجيَّة والداخليّة. وكان من شأن هذا أن يؤمن التدفّق المطلوب للأموال اللازمة للإبقاء على وتيرة النمو العالية نسبياً التي تشكّل الشرط المسبق لاستمرار عملية التنمية في تركيا. فالمعدل السنوي لنمو الناتج القومي الإجمالي التركي في عقد التسعينيّات كان حوالي 4,8 بالمئة، وهو أحد أعلى المعدلات بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لم تكتف عمليّة النمو بخلق البيئة التي مكّنت المبادرين الأتراك من الازدهار فقط، بل وأدّت أيضاً إلى توفير الوسائل التي مكّنت قطاعات واسعة من السكّان من كسب أسباب معيشتهم بفضل نِعَم اقتصاد الظل المزدهر بالمثل.

وبهذه الطريقة باتت أعداد كبيرة من العائلات التركية، وخصوصاً في التجمُّعات الحَضَرية سريعة النمو في تركيا الغربيّة، قادرة على تدبّر أمورها ومواكبة المعدلات العالية المستمرة للتضخُّم. لم تنخفض زيادات أسعار السلع الاستهلاكيّة قط عن نسبة ستين بالمئة في السنة، وظلت زيادات الأجور عاجزة عن تعويض الخسائر الحاصلة في مداخيل الأُسر. فحسب ما جاء في أحد تحليلات المصرف المركزي قام التضخم بسلب الأتراك ثُلث قوَّتهم الشرائية بين سنتي 1992م و1997[14]. وبالتالي فإن أعداداً متزايدة من الأتراك باتوا مضطرين للعثور على مداخيل ثانية (أو ثالثة) من نشاطات يُفضَّل ألاَّ تكون مسجَّلة أو خاضعة للرسوم والضرائب.

وثمة تَبِعَة أُخرى كانت متمثّلة بنوع من التدهور في توزيع الدخل جرّاء قدرات النّاس المتباينة تبايناً ملحوظاً على مواكبة التضخّم. فهناك أقلِّيَّة استفادت من النمو الاقتصادي ذي المستوى الرفيع ومن معدلات الفائدة العالية المرافقة له، إمّا من خلال التوغّل في عالم الأعمال أو عبر كسب دخل ذي شأن من الفائدة على السندات الحكوميّة. ولكن عدداً متزايداً من الناس كانوا مضطرين

لمواجهة عمليات اختزال وتقليص واضحة لثرواتهم الحقيقية لأنهم كانوا مجبرين على الاعتماد على مداخيل محدودة في المقام الأول لتغطية تكاليف أسباب المعيشة[15]. وما لبث هذا الوضع أن تمخّض عن قَدْر لا يستهان به من الزيادة في مستوى الفقر وعمل الأطفال، ولا سيما في أجزاء من المدن الكبيرة حيث تعيش أكثرية المهاجرين من المناطق الريفية أو من جنوب ـ شرق البلاد في أحياء الأكواخ المعروفة باسم «المباني المهربة في الظلام Grecekondu»، في تلك المساكن غير النظامية المبنيّة على عجل، تلك الأحياء والمساكن التي جرى إدخالها بأكثريتها في التنظيم وربطها بشبكات الخدمات العامة فيما بعد. وقد قَدَّر أكبر الاتحادات النقابيّة في تركيا أن ما يزيد عن نسبة عشرة بالمئة من السكان تعيش بدخل منتظم هو دون مستوى الكفاف[16].

لَعَلَّ السبب الكامن وراء معدلات التضخم العالية، هو عجز الحكومة عن تحقيق التوازن في ميزانيتها. فالنفقات العامة تفوق الموارد العامة بصورة دائمة، مما يجبر الدولة على الاقتراض ويدفع بمعدلات الفائدة إلى ما فوق أي مستوى معقول. يذهب الإنفاق الرئيسي إلى قطاع عام فضفاض ومترهِّل، بما فيه العديد من المؤسّسات والمشروعات الاقتصاديّة الحكومية غير المربحة، مع نظام للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية بات موشكاً على الإفلاس[17]. ومما يضاعف من ثقل العبء اعتماد سياسات قائمة على دعم جماعات معيّنة مثل الفلاّحين وموظفي الدولة ووجود جيش كبير ما زال متورّطاً في حرب باهظة التكاليف ضدّ الانفصاليين الأكراد في أقاليم تركيا الجنوبية الشرقية وشمال العراق. أما على صعيد الواردات العامة، فإن الحكومات المتعاقبة أخفقت في توسيع القاعدة الضريبية عن طريق ضم أجزاء كبيرة من الدخل الريفي واقتصاد الظل. وقد أخفقت الحكومات كذلك في تحقيق المساواة على صعيد معدّلات الضرائب. إن التحايل على الضرائب والتهرّب منها هما من الأمور المنتشرة على نطاق واسع. بادرت حكومة مسعود يلماظ الائتلافية القائمة على ثلاثة

أحزاب، أخيراً، إلى اتخاذ خطوة أولى على طريق الإصلاح الضريبي في سنة 1998م؛ وما زال الوقت مبكراً، للحكم على المضاعفات البنيويّة ذات المدى الطويل بالنسبة إلى موارد الدولة، غير أن النتائج الأوّليّة تنطوي على قَدْر لا بأس به من الآفاق الواعدة.

إن العلاجات الشافية التي تتطلبها السياسة الاقتصادية التركية المتعثّرة واضحة، وقد ظلت موضوعاً للنقاش على امتداد سنوات عديدة دون جدوى. يتعيّن على الدولة التركية أن تستمر في عملية اللَّبْرلة الاقتصادية التي بدأتها في النصف الثاني من عقد الثمانينيات عن طريق اختزال حصتها من الاقتصاد الإجمالي مع القيام، في الوقت نفسه، برفع مستوى كفاءة وفعاليّة مشروعاتها الاقتصادية والاجتماعية العامة. وعلى النقيض من افتراض واسع الانتشار، فإن الدولة التركية لا تضطلع بدور دولة قوية على صعيد وضع القواعد في الشؤون الاقتصادية، ومتابعة أمر مراعاتها من قبل القطاع الخاص. إنها، بدلاً من ذلك، تشارك بصورة مباشرة في طائفة واسعة من الفعاليات الاقتصادية، وقد قامت باستحداث العديد من اللوائح التنظيمية التفصيلية الخاصة بجُل النشاطات الاقتصادية التي يكاد أن يكون الإشراف عليها، ناهيك عن وضعها موضع التنفيذ، من قبل موظفي الدولة، أمراً متعذراً، إذا صرفنا النظر عن الحديث عن القطاع الخاص؛ ما زال الروتين من السمات الملازمة للجهاز البيرقراطي[18](*). وبالتالي، فإن من شأن خصخصة مؤسسات الدولة الاقتصادية مع تقليص جهاز الدولة البيرقراطي المتورّم كثيراً، بما في ذلك العبء الذي يشكله الجيش على الدخل العام، أن تكون ذات أهمية موازية. لا

(*) حسب التقارير الإخبارية تمخّض التطور غير الهيكلي لأجهزة الدولة في عقد التسعينيات عن إحداث فوضى كبيرة في القطاع العام مع بروز أجهزة مختلفة ذات مسؤوليات متماهية على الصعيد الاقتصادي، ما خلق العديد من المشكلات لمؤسسات القطاع الخاص. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

بدّ للعملية من أن تترافق مع نمو الإنفاق العام وإكسابه قدراً أكبر من العقلانية في ميادين التعليم، والرعاية الصحيّة، والضمان الاجتماعي. يمكن لأيّة سلّة سياسيّة من هذه النوعية أن تصبح أكثر احتمالاً إذا ما استطاع إصلاح سنة 1998م الضريبي أن يوفر الأساس المالي الضروري لمثل هذه المشروعات.

إن نظرة يلقيها المرء على برامج الحكومات المختلفة المتعاقبة منذ أوائل عقد التسعينيّات، تكشف عن أن ساسة تركيا واعون جيداً ويعرفون ماهية السياسات الضرورية اللازمة لتحسين أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية. غير أنهم، بعد تولّيهم للمسؤولية، ما لبثوا أن وجدوا أنفسهم عاجزين عن، أو غير مستعدين للوفاء بما وعدوا به، مما أدى إلى تدهور ثقة الجمهور بالطبقة السياسية الممسكة بزمام الأمور، وإلى اتساع الهوّة الفاصلة بين الجماهير وممثّليها السياسيين اتساعاً ملحوظاً. بات السياسيون اليوم من أولئك الذين لا يتمتعون إلاّ بقدر ضئيل جداً من الثقة في تركيا، فضلاً عن أن الناس يعتبرونهم مخادعين فاسدين. وفي حال عدم الاهتداء إلى علاج سريع وجذري، فإن من شأن إخفاقات الأحزاب العتيدة وممثليها على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية أن تمهد الطريق لقدر شديد القسوة من اهتراء مرتكزات النظام السياسي.

المجتمع المدني الناشىء

حين ذهب الصحفي العلماني الشهير **أوغور مومجو** Uğur Mumcu أوائل سنة 1993م، ضحيّة انفجار مدبَّر استهدف حياته، يفترض أنه من صنع متطرفين إسلاميين، خرجت الجماهير إلى شوارع أنقرة تعبيراً عن الاحتجاج على ما أدانته بوصفه إضفاء الصفة الإسلامية على الحياة العامة في تركيا. ومن الجهة المقابلة كررت القوى الإسلامية تنظيم احتجاجات عامة كبيرة عقب صلاة الجمعة في مدينة استانبول وغيرها من الأماكن ضد الحظر المفروض على غطاء

الرأس التوربان، الذي هو غطاء تضعه الطالبات على رؤوسهن بطريقة دينية مميّزة. وفي أوائل سنة 1997م، انتشرت حركة شعبية منسّقة عُرفت باسم «**دقيقة ظلام في سبيل مستقبل وضّاء!**» عبر سائر المدن التركية الكبرى، حيث درج الناس على إطفاء مصابيحهم المنزليّة لمدة دقيقة واحدة مساء كل يوم في الساعة التاسعة تماماً، للاحتجاج على عجز السلطات الرسمية والقيادات السياسية الممسكة بزمام الحكم عن، أو عدم رغبتها في، الكشف عن سلسلة طويلة من الفضائح السياسية والإجرامية[19]. جرى توجيه أصابع الاتهام إلى دوائر الدولة الأمنية، وكبار القيادات السياسية، باعتبارها متورطة في الجرائم المنظمة لتحقيق أغراض سياسية، أو من أجل الحصول على مكاسب مادية[20]. وكذلك، فإن ربيع سنة 1997م، شهد أيضاً تظاهرات جماهيرية مسيَّرة؛ إما من قبل أنصار التيار الأتاتوركي من أجل الإطاحة بالحكومة الائتلافية التي كانت بقيادة الإسلاميين، أو من جانب مؤيّدي الحكومة ذوي الميول الإسلامية في سبيل ضمان ما أطلقوا عليه اسم الحرِّيَّة الدينية الحقيقيّة.

تشكل هذه الفعاليات كلها، والتي يمكن أن نضيف إليها نشاطات أُخرى، شاهداً على القدرة المتنامية لأهالي الحواضر التركية على التعبير عن الاستياء السياسي والاجتماعي بأسلوب فعّال ولكنه سلمي. لقد نشأ وتطوّر مجتمع مدني نتيجة لعملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي التي انطلقت في عقد الثمانينيات. لقد بدأ الشعب المدمن على تقليد جاهز من صنع الدولة بتنظيم صفوفه لحماية حقوقه من السلطة الاقتصادية والسياسية، وخطا أولى خطوات تحويل المجتمع بحركة صادرة عن القاعدة ومتجهة نحو القمة في تناقض صارخ مع الممارسة المزمنة القائمة على الهندسة الاجتماعية النازلة من القمة إلى القاعدة من جانب الدولة. لقد بات تصور الجمهور لدور الدولة في عملية بناء المجتمع موشكاً على التعرض لقدر جذري من التغيير ليصبح مختلفاً عما كان

عليه خلال أعوام ما قبل الثمانينيات. ثمة فهم جديد بات متعاظماً بين صفوف قطاعات من السكّان يقول: «إن الدولة البيرقراطية تقف حجر عثرة في طريق الحيوية الديناميكية لدى العناصر الفعّالة في المجتمع»[21].

لعل البؤرة الرئيسية لمثل هذا الموقف هي المراكز الحَضَرية، على الرغم من أن حقوق الإنسان، ومشكلات البيئة، وغيرهما من الهموم الأخرى، باتت تثير الاهتمام في سائر أرجاء تركيا. إن أربعين بالمئة من المنظمات غير الحكومية التركية تتخذ من استانبول مقراً لها، في حين تؤوي أنقرة 25 بالمئة منها، مع انتشار البقية الباقية على مختلف مناطق البلاد وإن تركّزت في البقع الحَضَرية بالدرجة الأولى. لقد تمّ تأسيس ثُلثي هذه المنظمات منذ سنة 1980م، خصوصاً بعد سنة 1990م[22].

وكما هي حاله في البلدان الأخرى، يتألف المجتمع المدني من عدد كبير من المنظمات المتباينة من حيث الحجم، والقوة المؤسّساتية، والغرض السياسي. ثمة 2700 وقف، 50000 جمعية، و1200 اتحاد، وتعاونية، وغرفة تجارية، يصح اعتبار العديد منها أجزاء من المجتمع المدني، تبعاً لتحديد معنى العبارة. ترتبط فكرة المجتمع المدني، في نظر الكثيرين بتركيا، ارتباطاً قوياً بمعارضة النخبة الحاكمة في الدولة، بل وحتى النخبة السياسية الحاكمة أحياناً[23]. وثمة آخرون يميلون إلى اعتبار جميع المنظمات غير الحكومية المشاركة في النشاطات ذات التوجه العام، أجزاء من المجتمع المدني. يبدو أن السلوك «المتحضر» للروابط والجمعيات بعضها مع بعضها الآخر جنباً إلى جنب مع امتلاك بنية داخلية ديمقراطية منفتحة يشكّلان اثنتين من السمات الهامة في النقاشات الدائرة حول المجتمع المدني. وباختصار، فإن قيم التعددية والتسامح تعتبر من المكوّنات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى أي عنصر من عناصر المجتمع المدني[24].

غير أن ما يبدو أكثر أهمية في تركيا هي العوائق والقيود الحكومية

والرسمية القويَّة المفروضة على أيّ شكل من أشكال النشاط الاجتماعي المنظم، سواء أكان ذا توجُّه سياسي، أم ذا طبيعة أميل إلى أن تكون خاصة. فدستور سنة 1982م، وقانون التنظيم التركي المستمد منه، وضعا قيوداً صارمة على أيّ «نشاط سياسي» للجمعيات والروابط، وفرضا رقابة حكومية مشدّدة على فعالياتها، بما فيها لوائحها التنظيمية الداخلية[25]. تستطيع الدولة أن تقيد، بل وحتى أن تحل، أية رابطة أو جمعيّة إذا ما انتهكت بنداً واحداً من بنود القانون. وكذلك لا بد من احترام جملة الأسس الكمالية للدولة كما هي واردة في الدستور. وبالتالي، فإن من شبه المستحيل، مثلاً، تأسيس منظمات خاصة تؤيّد قضايا مثل الثقافة أو اللغة الكرديتين. وفيما بعد ما لبثت الروابط والجمعيات المؤيدة للطريقة الإسلامية في الحياة العامة، أن باتت هدفاً لهجوم السلطات الرسمية العائدة للدولة.

بصرف النظر عن جملة هذه العوائق والقيود، فإن «ثقافة» مجتمع مدني باتت موشكة على أن تتطوّر وتظهر في تركيا. ثمّة ميادين ومؤسسات معينة تكون بارزة على هذا الصعيد مثل قضايا حقوق الإنسان، ومشكلات البيئة، والروابط التجارية، والحركات المدنيّة الإسلامية آخر الأمر. لقد غدت المجموعة الكبيرة من المنظمات الداعية إلى دعم التيّار الكمالي والتي أصبحت أكثر حيوية خلال المعركة الأخيرة بين العَلْمانيين والإسلاميين ذات طبيعة ملتبسة بعض الشيء لأن العديد منها خاضع لرعاية الدولة على الرغم من أنها جمعيات أو روابط أهليَّة من الناحية الرسمية الشكلية.

لقد ساهمت الفعاليات ذات التوجُّه العام لدى منظمات حقوق الإنسان الرئيسية المتمثلة بالجمعية التركية لحقوق الإنسان (IHD)، وأوقاف حقوق الإنسان التركية (IHV)، التي تمكّنت من اجتذاب الدعم الدولي، مساهمة ذات شأن في رفع مستوى وعي الجمهور على صعيد انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا. دأبت هاتان المنظمتان على توجيه الانتقاد الصريح والعلني لممارسة

التعذيب على نطاق واسع، بوصفه سلوكاً روتينياً لعناصر أجهزة الأمن مع المشبوهين الموقوفين، وخصوصاً مع أولئك المتورِّطين بالقضايا السياسية المزعومة، وقامتا بفضح انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفها الجيش وقوى الأمن كنتاج جانبي لقتالهما ضدّ المقاتلين الأكراد في الأقاليم الجنوبية ـ الشرقية من البلاد[26].

ونتيجة لنشاط هاتين المنظمتين، جنباً إلى جنب مع النقد الأجنبي المستمر لحال حقوق الإنسان في تركيا، بادرت الحكومة إلى تعيين وزير لحقوق الإنسان وإلى تشكيل لجنة لهذه الحقوق تضمُّ، إضافة إلى ممثلي الدولة الرسميين، أعضاء يمثلون منظمات حقوق الإنسان الرئيسة أيضاً. وكان البرلمان التركي هو الآخر قد اصطنع هيئة أو لجنة حقوق إنسان من أعضائه في سنة 1990م.

ولكن جهاز أمن الدولة ما زال يقاوم بقوّة أخذ قضايا حقوق الإنسان بقدر أكبر من الجدِّية، كما يمكن أن نستخلص من الملاحقة المتكرّرة لنشطاء حقوق الإنسان من قِبَلِ القضاء، بتهمة قيامهم بانتقاد سلوك سلطات الدولة في جنوب شرق البلاد[27](*). لقد باتت الأخطار الشديدة التي ينطوي عليها نشاط حقوق الإنسان لصالح الأكراد واضحة جراء محاولة الاغتيال التي تعرَّض لها رئيس جمعية حقوق الإنسان (IHD) في شهر أيار/ مايو سنة 1998م. قام اثنان من المتطرفين القوميين بإطلاق النار على آكن بيردال Aken Birdal (رئيس جمعية حقوق الإنسان التركية) في مكتبه بعد أن نشرت الصحف مزاعم تقول بأنه من

(*) كما تبيِّن تحقيقات لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، ثمّة ما يشير إلى استمرار التعذيب المنهجي في بعض أقسام الشرطة والسجون في أقاليم جنوب ـ شرق البلاد. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

أتباع حزب عمال كردستان (PKK) أطلقها أحد زعماء الحزب السابقين بعد قيام قوات الأمن التركية باعتقاله في شمال العراق. وقد قيل إن هذه الاتهامات وردت في أثناء التحقيقات التي أجرتها قوات الأمن وجرى تسريبها إلى الصحافة[28]. لم يؤدِّ هذا الحدث إلى منع وكيل النيابة من إثارة دعوى ضد بيردال بتهمة القيام بالدعاية الانفصالية في خطابين اثنين. وقد صدر حكم بسجنه لفترة زمنية بدأ بتنفيذه في الثالث من شهر حزيران/ يونيو سنة 1999م، بعد تماثله للشفاء من الجروح التي أُصيب بها في الهجوم.

يتضح مما قيل أن حماية حقوق الإنسان في تركيا تتطلَّب التحسين، كما بيَّنت جملة التقارير المنتظمة الصادرة عن المنظمات التركية والأجنبية[29]. ومع ذلك، فإن تقدماً بطيئاً قد تحقق، وأية حكومة مستعدة للشروع في فرض مراعاة حقوق الإنسان من قبل مؤسسات الدولة تستطيع أن تعوِّل على دعم وتأييد حركة حقوق مدنية متعاظمة.

لقد برزت المنظمات الأهلية التي تركز اهتمامها على مسائل البيئة هي الأخرى في العقد الماضي[30]. وعلى الرغم من أن الخُضْر في تركيا والفرع التركي لمنظمة الغرين بيس Green Peace ما زالتا مجموعتين صغيرتين نسبياً متركزتين في المدن الكبرى، فإن نشاطهما قد ساهم في التنامي المتواصل لوعي الجمهور على صعيد قضايا البيئة. ومن أبرز الحملات التي تمَّت في تركيا ذلك النضال الموفَّق والناجح ضد مؤسسة سياحية كبيرة في منطقة داليان على شواطىء بحر إيجه، التي هي إحدى البقع النادرة لتربية سلاحف البحر المعروفة باسم كاريتا ـ كاريتا المهدَّدة بالانقراض. لم يقف الاحتجاج المدعوم دولياً من جانب نشطاء البيئة عند الحيلولة دون إقامة المجمع فقط، بل وأفضى أيضاً إلى جعل الحكومة تعلن الشريط الساحلي منطقة طبيعية محميّة.

ثمة مبادرات مثيرة أخرى لحماية البيئة شارك فيها الأهالي المحلِّيون مثل النضال ضد محطة طاقة حرارية تعمل باللينيت عند أطراف المحج السياحي

الشهير المعروف باسم «خليج غوك أوفا» والكفاح المستأنف ضد محطة الطاقة النووية الأولى في تركيا على الشواطىء الجنوبية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط في موقع قريب من «آق قويو»[31]. يقوم أنصار البيئة في جملة هذه الحوادث، جنباً إلى جنب مع حادث قيام مجموعة من القرى القريبة من «بيرغاما»، بالتصدّي لتشغيل منجم للذهب تديره شركة دولية ستقوم باستخدام مادة السيانيد لغسل الذهب، بالتحدّي المباشر لمصالح الدولة السياسية. وقد كانت هذه الفعاليات تمسّ السياحة الموسّعة، وتوليد الطاقة، واجتذاب الرساميل الأجنبية، وتحتل جميعاً مراتب عليا على سلّم أولويات السياسة الاقتصادية لأيّة حكومة تركية.

شهدت الحساسية الرسمية إزاء قضايا البيئة تنامياً ملحوظاً في العقد الماضي، وقد باتت وزارة البيئة اليوم فعّالة على صعيد حماية البيئة وتحسينها في سائر أرجاء الأراضي التركية[32](*). ومع ذلك، فإن الثقافة البيئية العامة تتطلب قدراً كبيراً من التحسين، كما أن التشريعات تستدعي تطبيقاً أقوى بكثير من جانب أجهزة الدولة البيرقراطية لتقليص الخراب البيئي الخطير الناجم من ممارسات معالجة النفايات، وتلويث الأجواء والمياه، وتآكل التربة[33]. تستطيع سلطات الدولة في تصدّيها لجملة هذه التحدّيات، أن تعتمد بصورة متزايدة على دعم وتأييد منظمات تمارس ضغوطاً على السلطات المحلية وأوساط الأعمال، لإجبارها على النظر إلى مسألة حماية الثروات والموارد البيئية النادرة بقدر أكبر من الجدية.

(*) بعد انقضاء عشرين سنة على البدء بمشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) العملاق الذي يوشك على الانتهاء في غضون بضع سنوات، تَمَّ، مثلاً، إدخال هذا المشروع في دائرة تدابير الدولة البيئية، عن طريق توقيع بروتوكول بيئي في نيسان/ أبريل سنة 1998م، من قِبَلِ الوزيرين المسؤولين على المشروع والبيئة على التوالي، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

أصبحت النقابات وروابط رجال الأعمال هي الأخرى جزءاً مهماً من المجتمع المدني التركي. فهذه المؤسسات باتت تتجاوز بصورة متزايدة حدود الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لتطلق بيانات علنيّة عامة تتعلق بقضايا تطور تركيا على الصعيد السياسي. لقد أصبحت الرابطة الاستانبولية المعروفة باسم «رابطة الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك (TÜSIAD)»، ذات شهرة واسعة بسبب تقاريرها النقدية حول جملة نقاط الضعف الاستراتيجية في نسيج البلاد السياسي والاجتماعي[34]. فتقريرها حول إشاعة الديمقراطية في تركيا، وقد تم نشره أوائل سنة 1997م، أثار قدراً كبيراً من الجدل والنقاش العام والانتقاد من جانب النخبة الرسمية جراء طروحاته الليبرالية حول دور الجيش في السياسة، وحماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق السكان الأكراد، وغيرها من القضايا الحسّاسة[35]. وثمة نموذج آخر لتدخل رجال الأعمال والنقابات في أمور تتجاوز دوائرها المهنية، تمثل بذلك النداء العام المكشوف الذي وجَّهه خمسة من اتحادات النقابات وأرباب العمل في شهر أيار/ مايو سنة 1997م، لإنهاء حكومة **نجم الدين إربكان ـ تانسو تشيللر** الائتلافية ـ الحكومة التي كانت تضم حزبي الرفاه (RP) والطريق القويم (DYP) ـ في سبيل الحيلولة دون أَسْلَمة السياسة التركية[36].

كانت ردود الأفعال السياسية على مثل هذه النشاطات ملتبسة. صحيح أن صدى الجمهور في وسائل الإعلام كان واسعاً، غير أن القبول من جانب الأطراف السياسية كان أقل جرأة بما لا يقاس. ما زال النظام السياسي التركي معزولاً بعض الشيء ومحصناً ضد التأثيرات الخارجية. وبالتالي، فإن أعظم نجاحات روابط رجال الأعمال أو نقابات العمال تبقى في ميادين اهتمامها، على صعيد ضمان حرية السوق في الاقتصاد، أو تأمين حقوق العمال وسياسات الأجور السليمة. ومع ذلك، فإن الجدل العام الدائر حول الإصلاحات الممكنة

للنظام القائم يظل يستفيد كثيراً من الالتزام الاجتماعي والسياسي لدى منظمات أرباب العمل والعمال الذي تطور في عقد التسعينيات.

استفاد المجتمع المدني التركي هو الآخر من تحرير الإذاعة المسموعة والمرئية أوائل عقد التسعينيات. انتشرت المحطات الخاصة كالفطر، مما أدى إلى دفع الإذاعة والتلفزة التركيتين (TRT) إلى المواقع الخلفية[37]. ما لبثت النشرات الإخبارية، والبرامج السياسية، والندوات المصورة، أن أصبحت أجزاء هامة من النقاش السياسي العام الذي بات قادراً على تناول جميع الموضوعات تقريباً ـ مع بقاء مؤسّس الجمهورية ودور الجيش الاستثناءَيْن الأهم ـ من قبل الصحافيين، والساسة، والباحثين الأكاديميين. أما الأثر السياسي لهذه الأشكال الجديدة حقاً من الحوار المفتوح والجدل العام فيبدو محدوداً. على أية حال ليس ثمة، على الأقل، أي تحول واضح إلى مناقشات على أصعدة منابر معينة مثل الأحزاب السياسية أو البرلمان. يبدو الجمهور ميّالاً إلى اعتبار الاستعراضات الخطابيّة والنقاشات التلفزيونية أسباباً للتسلية السياسية أكثر من كونها مساهمات جدية في تشكيل آراء مطلعة ومعمقة حول جملة المشكلات القومية الحاسمة.

خلافاً لحال المجتمع المدني الكردي الذي يكاد أن لا يكون موجوداً في تركيا، انتشرت الجماعات والمنظمات الإسلامية كالفطر في عقد التسعينيات، حتى بات المرء يستطيع أن يتحدث عن وجود مجتمع مواز قائم على المؤسسات الإسلامية[38]. فبالإضافة إلى مجموعة الطرائق والطوائف الدينية التاريخية ثمة اليوم منظمة نقابية إسلامية تعرف باسم حق ـ إيش (Hak-İş)؛ ومنظمة حقوق إنسان إسلامية تعرف باسم مظلوم ـ دير (Mazlum-Der) (جمعية المظلومين)؛ ورابطة أرباب عمل إسلامية تحمل اسم (MÜSIAD) اختصاراً؛ والآلاف من المؤسسات الوقفية ذات الخلفية الدينية والأغراض المتباينة[39]. ولقد تطوَّر أيضاً قطاع إعلامي إسلامي يقوم على العديد من الصحف اليومية،

والمجلات الأسبوعية وغيرها من الدوريات والنشرات. وثمة كذلك عشرات القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية الوطنية والمحلية التي تديرها الجماعات الإسلامية والتي يكاد أن يكون المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، عاجزاً عن التحكُّم بتأثيرها أو لجمها[40].

تبقى مسألة ما إذا كان اعتبار هذه المنظمات جزءاً من المجتمع المدني في تركيا، وإلى أي مدى موضوعاً للمناقشة والجدل بين العلمانيين والليبراليين في إطار القطاع غير الديني من المجتمع المدني التركي؟ ليس ثمة أي شك حول أن القطاع الإسلامي الجديد تعبير عن التعددية السياسية والإيديولوجية الموجودة. فبعض الباحثين يعتبرون الحركة النسوية الإسلامية الجديدة المتركزة بالدرجة الأولى على مسألة حق المرأة في ارتداء ملابس نسوية ذات صبغة دينية جزءاً من عملية تحرير المرأة على سبيل المثال[41]. ومن غير الممكن في الحقيقة أن نشكك بأن حركة المرأة المسلمة في التسعينيات أَضْفَتْ ثوباً جديداً على الإسلام كما على الحركة النسوية التركية بصورة عامة.

ليست الحركة النسوية الإسلامية، مثلها مثل نظيرتها العَلمانية، التي يمكن اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الإصلاحية الكمالية التي تناولت جملة التقاليد الاجتماعية التركية، إلاَّ ظاهرة حضرية نموذجية منتمية بالدرجة الأولى إلى الطبقة الوسطى[42]. وهذا يصح عموماً بالنسبة إلى الجزء الذي يتجلَّى بقدر أكبر من الوعي السياسي من المجتمع المدني التركي. فأهالي الريف لا يتم إشراكهم إلاَّ بالنشاطات المدنية تأييداً لِـ، أو احتجاجاً على؛ إجراءات معينة اتخذتها الدولة، أو تنظيم اقتصادي محدَّد، مثل حركات الاحتجاج على شركة يوروغولد في إقليم بيرغاما، أو على محطة الطاقة في آق قويو التي تؤثر على ظروفهم الحياتية تأثيراً مباشراً. أما الفعاليات الأهلية التي تتجاوز حركات الاحتجاج المنصبة على قضايا منفردة، فلا تمتلك أية تقاليد في المجتمع التركي. غير أن الوضع دائب على التغير في المناطق الحضرية؛ ولن تلبث

الحركة أن تتسع لتنتشر في الأرياف أيضاً. صحيح أن هذا يتطلَّب وقتاً، ولكنه يبدو تطوراً تتعذر مقاومته.

يشكِّل المجتمع المدني المتنامي، مثله مثل قطاع الأعمال القائم على المشروع الخاص الحر المزدهر، مؤشراً دالاً على التغيير الهائل الذي يتم على قدم وساق في البلاد منذ أوائل عقد الثمانينيات. وقد استمد زخماً إضافياً من الأصداء الدولية لانتهاء الخصومة بين الشرق والغرب، هذه الأصداء التي تم التعبير عنها بعولمة اقتصادية صاعدة، بموجة عالمية أخرى من موجات إشاعة الديمقراطية، وبعملية التقلص المتزايدة باضطراد لكوكب الأرض تحت تأثير شبكة الشبكات (الإنترنت)، قنوات التلفاز الفضائية، ومنظومات الاتصال الدولية. وتركيا التي فتحت أبوابها أمام العالم الخارجي عن طريق الإصلاح الاقتصادي في بدايات عقد الثمانينيات لا تستطيع أن تعزل نفسها عن جملة التأثيرات والعواقب الاجتماعية والسياسية ذات المدى البعيد لعملية العولمة الشاملة. لقد أدَّى هذا الوضع إلى خلق أحد أكبر التحديات المنتصبة أمام نُخْبة البلاد على الصعيدين السياسي والإداري، هذه النخبة التي ما زالت تعاني من صعوبات غير قليلة في عملية التصدي لتلك التحديات.